

**فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13  
في البيئة الجزائرية -دراسة استقصائية-  
Effectiveness of fair value accounting measurement under IFRS 13  
in the Algerian environment –survey-**

قوادري عبلة

جامعة سطيف 1 – الجزائر

[abla.kouadri@yahoo.fr](mailto:abla.kouadri@yahoo.fr)

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2019/11/13

تاريخ الإرسال: 2017/10/08

ملخص:

تم التطرق في العديد من معايير المحاسبة الدولية للقيمة العادلة قبل أن يتم إصدار معيار خاص بها وهو معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير المالية الدولية رقم 13 IFRS، لذا هدف هذا البحث إلى التعرف على القيمة العادلة وكيفية قياسها حسب ما جاء به هذا المعيار وكذا المزايا والانتقادات الموجهة لها، وامكانية تطبيقها في البيئة الجزائرية

• الكلمات المفتاح: القيمة العادلة؛ التقارير المالية الدولية؛ البيئة الجزائرية.

• تصنيف JEL: M41

**Abstract:**

Fair value has been addressed in several International Accounting Standards prior to the issuance of a related standard. This is the International Accounting Standard for International Financial Reporting No. 13 IFRS. research was aimed at the recognition of the fair value and the modality of its measurement according to the content of this criterion as well as the advantages and criticisms directed at it and their applicability in the Algerian environment.

- **Keywords:** Fair value, international financial reporting, Algerian environment
- **Jel Classification Codes :** M41

المؤلف المرسل: قوادري عبلة، الإيميل: [abla.kouadri@yahoo.fr](mailto:abla.kouadri@yahoo.fr)

بعد تزايد الانتقادات الموجهة لمبدأ التكلفة التاريخية وضعف ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المالية المعدة على أساسه، بدأ التوجه نحو بديل محاسبي آخر يأخذ في الاعتبار التغيرات في الأسعار والظروف الاقتصادية فكان البديل هو القيمة العادلة، لذلك فإن المقاييس والافصاحات التي تستند إلى نموذج القيمة العادلة أخذت في التوسع والانتشار بشكل متزايد في الفكر المحاسبي وفي التطبيق العملي، من خلال استخدام أساليب جديدة لتقدير وقياس بنود حسابات القوائم المالية، ومن ثم الإفصاح عنها. حيث أن النظام المحاسبي المالي في الجزائر قد طرقت للقيمة العادلة كبديل للقياس، ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما مدى إمكانية تطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس في البيئة الجزائرية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية حدّدنا الفرضية التالية كنقطة انطلاق لهذا البحث:

فرضية البحث: البيئة الجزائرية جاهزة لتطبيق القيمة العادلة حسب متطلبات النظام المحاسبي المالي كبديل محاسبي للقياس.

- أهمية البحث

يكتسي هذا البحث أهمية كبيرة نظرا لحداثة الموضوع، حيث نلاحظ تعدّد بدائل القياس المحاسبي وصعوبة الاختيار المناسب من بين هذه البدائل المتاحة.

كما تبرز أهمية البحث في هذا الموضوع في معرفة مدى جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية. خاصة مع تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية.

- أهداف البحث

يرمي هذا البحث إلى:

- تسليط الضوء على طبيعة ومفهوم القيمة العادلة والخصائص النوعية التي من الممكن أن تضيفها للمعلومة المحاسبية؛
- التعرف على أساليب تقييم القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ifrs13؛
- توضيح مدى إمكانية تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية من وجهة نظر الأطراف الفاعلة في الحقل المحاسبي الجزائري.

لذا سنتعرض في هذا البحث بالتحليل والمناقشة لمفهوم القيمة العادلة ومبررات التحول من مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة والهدف من استخدام القيمة العادلة ومشكلات تطبيقها في العناصر التالية:

- نشأة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 IFRS؛
- نطاق تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 IFRS؛
- مفهوم وكيفية قياس القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ifrs13
- أساليب التقييم ومدخلاتها
- مزايا تطبيق القيمة العادلة والانتقادات الموجهة لها
- الدراسة الميدانية

1.1- نشأة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 IFRS:

نظرا لأهمية القيمة العادلة ولتطرق العديد من المعايير لها قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإضافة مشروع إلى جدول أعماله له الأهداف التالية: (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2013 ، صفحة 956)

- وضع مجموعة واحدة من المتطلبات لقياس القيمة العادلة المطلوبة او المسموح بها من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للحد من تعقيد الأمور وتعزيز مستوى التوافق في التطبيق وبالتالي تعزيز قابلية المقارنة للمعلومات المبلغ عنها في القوائم المالية؛
- توضيح تعريف القيمة العادلة والإرشادات ذات العلاقة للإبلاغ عن هدف القياس بشكل أكثر وضوحا؛
- تعزيز الإفصاحات حول قياسات القيمة العادلة التي ستساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لوضع قياسات القيمة العادلة؛
- زيادة المقارنة بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموما.

حيث بدأ كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية بوضع معايير قياس القيمة العادلة الخاصة بهم بشكل منفصل، لكنه تم الاتفاق بينهما فيما بعد ويعتبر المعيار IFRS 13 نتيجة جهودهما. ومراحل إصدار IFRS 13 مبينة في الجدول الموالي:

الجدول (01): مراحل إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13

مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB	مجلس معايير المحاسبة المالية FASB
في سبتمبر 2005 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإضافة مشروع قياس القيمة العادلة في جدول أعماله	في جوان 2003 بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية العمل على مشروع قياس القيمة العادلة
في نوفمبر 2006 نشر ورقة نقاش "قياسات القيمة العادلة" حيث استخدم المعيار 157 كأساس لوجهات النظر لإحداث تقارب أكبر بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً	في سبتمبر 2006 أصدر FASB بيان معايير المحاسبة المالية 157 (الآن في الموضوع 820)
في ماي 2009 نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة العرض التي تقترح تعريف القيمة العادلة وإطار لقياس القيمة العادلة والافصاحات المتعلقة بقياسات القيمة العادلة	
في أكتوبر 2009 وافق كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية على العمل سوية لوضع قياس للقيمة العادلة مشترك ومتطلبات إفصاح مشتركة	
في جانفي 2010 بدأ المجلسان مناقشاتهما المشتركة وتم إنهاؤها في مارس 2010 وكان نتيجتها إصدار "قياسات القيمة العادلة والافصاحات" (الموضوع 820) تعديلات على متطلبات قياس القيمة العادلة والافصاح عنها في الولايات المتحدة.	
في سبتمبر 2010 نظر المجلسان معا في التعليقات المستلمة على مسودات العرض وأنهى المجلسان مناقشتها في مارس 2011	
في 12 ماي 2011 تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 حيث يتم تطبيقه ابتداء من جانفي 2013	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع: <https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs13>

2- نطاق تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS 13:

يطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13، في حالة ما إذا نص معيار دولي آخر على السماح بتطبيق قياسات القيمة العادلة والافصاحات المتعلقة بها باستثناء الظروف التالية: (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2013، صفحة 959)

1. لا تنطبق متطلبات القياس والافصاح الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 13 على ما يلي:
  - معاملات الدفع على أساس الأسهم ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 02 "الدفع على أساس الأسهم"؛
  - معاملات التأجير ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 17 "عقود الإيجار"؛
  - القياسات التي لها بعض أوجه التشابه مع القيمة العادلة إلا أنها ليست قيمة عادلة مثل صافي القيمة المتحققة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 02 "المخزون" وقيمة الاستخدام وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 36 "انخفاض قيمة الأصول"
2. لا تعتبر الافصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 13 مطلوبة لما يلي:
  - أصول الخطة التي تم قياسها بالقيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 19 "منافع الموظفين"؛
  - استثمارات خطة منافع التقاعد التي تم قياسها بالقيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 26 "المحاسبة والتقارير عن برامج منافع التقاعد"؛
  - الأصول التي يكون المبلغ القابل للاسترداد لها هو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف التصرف وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 36.

وعليه فالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13 لا يطبق في حالة المعاملات التي تتطلب تطبيق المعايير التالية: IAS2 ؛ IAS17 ؛ IAS36 ؛ IFRS02، كما أن الافصاحات المتعلقة ب IFRS13 غير مطلوبة بالنسبة ل IAS36 ؛ IAS26 ؛ IAS19.

كما يشمل أيضا نطاق تطبيقه جميع المؤسسات التي تعتمد المعايير المحاسبية الدولية كأساس في المحاسبة المالية لها ويطبق على جميع عناصر الأصول والخصوم وقد يتم اللجوء إلى استخدامه في المرحلة الأولية للحسابات والقوائم المالية وقد يلجأ إليه في نهاية الإعداد عند عملية الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالقيم العادلة ونخص بالذكر المعيار IFRS7 و IAS40 . (Andrew, 2011, p. 4)

## 3.1- مفهوم وكيفية قياس القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ifrs13:

## 1.3.1. مفهوم القيمة العادلة:

مما لا شك فيه أن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها. وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية. وعليه تم التطرق في العديد من معايير المحاسبة الدولية للقيمة العادلة قبل أن يتم إصدار معيار محاسبي دولي خاص بالقيمة العادلة وكيفية قياسها وهو معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير المالية الدولية رقم 13 تحت عنوان قياس القيمة العادلة في ماي 2011.

ولقد كان لمصطلح القيمة العادلة مكاناً في الفقه البريطاني قبل تبنيه من قبل الفكر الاقتصادي الأمريكي، إذ تعاملت معه المعايير البريطانية بعد أن أثاره الاقتصاديين في أكثر من مناسبة عندما تعلق الأمر بمناقشة التكلفة التاريخية للبيانات المالية كمبدأ من مبادئ المحاسبة ومدى تضليلها لقارئ البيانات المالية في أكثر من قطاع، فالمعروف أن التكلفة التاريخية للبيانات المالية لا تأخذ بالاعتبار التغييرات الهائلة الإيجابية للموجودات المالية للمنشأة من ناحية ولا تسمح في نفس الوقت التشريعات لكثير من دول العالم من إضافة أدوات أو أصول ذات علاقة بعمر المنشأة من ناحية أخرى (الشهرة مثلاً). (البشير، 2006، صفحة 1)

وعليه يجب أن نتطرق أولاً إلى تعريف القيمة العادلة والذي تناولته العديد من أدبيات المحاسبة كما يلي:

- القيمة العادلة هي: "المبلغ الذي يمكن بيع أصل ما، أو تحقيقه به، أو تحمله لتسوية التزام ما بين طرفين يرغبان في ذلك ولديهما معلومات وافية عن الشيء محل التبادل". (نصر علي، 2004، صفحة 17)
- ويعرف البعض القيمة السوقية العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بين مشتري وبائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية. (حماد، 2003، صفحة 11)
- وتعرف وفقاً للمجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية وحسب معيار SFAS 157 على أنها: "السعر الذي يتم تلقيه جراء بيع أحد الأصول أو المدفوع لنقل دين في معاملة بين الأطراف المتبادلة في السوق وذلك بتاريخ القياس". (Mark I, 2010, p. 31)
- وتعرف على أنها: "السعر الذي تتم وفقه المبادلة بين يد المشتري الذي لديه الرغبة والاستعداد للشراء وبائع تتوفر لديه أيضاً الرغبة المطلقة بعيداً عن كل إكراه وضغوط. وكلا الطرفين لديهم معرفة معقولة من الوقائع وقدر من الإطلاع والقدرة والاستعداد للتعامل ضمن السوق النشط". (James P, 2012, p. 14)
- كما جاء معيار قياس القيمة العادلة IFRS 13 بتعريف جديد منقح يتولى أمر أوجه القصور في التعريف القديم حيث عرف القيمة العادلة على أنها: "السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس" (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2013) كما وضح المعيار الدولي المصطلحات التي وردت في تعريف القيمة العادلة كما يلي:

## الجدول (02) : مفهوم المصطلحات الواردة في تعريف القيمة العادلة

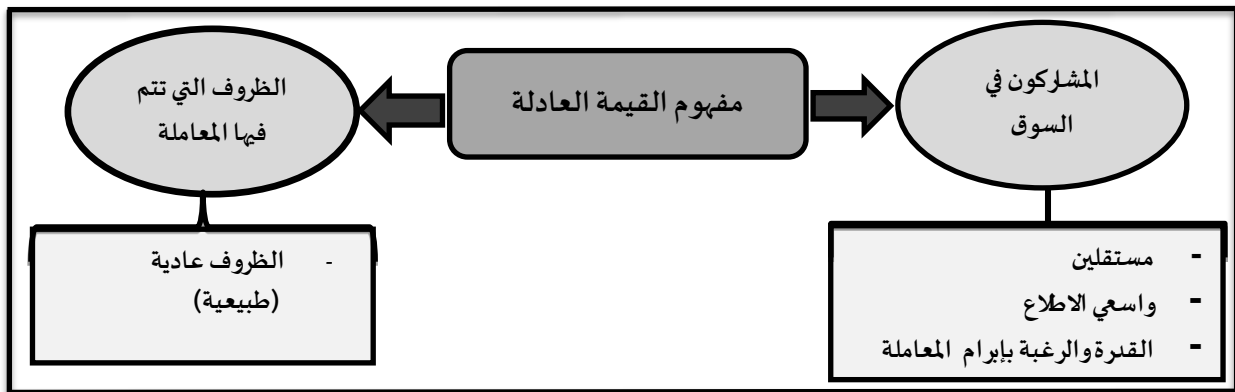
المصطلح	المعنى
السعر	تعتبر القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام في معاملة منظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ربحاً) في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر.
الأصل أو الالتزام	على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس مثلاً حالة الأصل وموقعه، وكذا القيود المفروضة على بيع الأصل واستخدامه، إن وجدت. وقد يكون الأصل أو الالتزام إما مستقلاً (أداة مالية أو أصل غير مالي)، أو مجموعة أصول أو مجموعة التزامات أو مجموعة أصول والتزامات (وحدة توليد نقد أو مؤسسة أعمال).
المعاملة	تعني معاملة تبادل منظمة وافترضية (أي ليس بيع حقيقي أو معاملة قسرية أو بيع بسبب ضائقة مالية) حيث يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل ونقل الالتزام تتم في السوق الأصلي للأصل أو الالتزام أو في السوق الأكثر ربحاً في حالة غياب السوق الأصلي.
المشاركون في السوق	وهم البائعون والمشترون في السوق الأصلي أو السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام المستقلون عن بعضهم البعض وواسعي الاطلاع فيما يخص الأصل أو الالتزام وقادرون وراغبون بإبرام معاملة للأصل أو الالتزام. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2013)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما جاء في المعيار ifrs13

ونستخلص من خلال العرض السابق لمفهوم القيمة العادلة أن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام وفق معاملة منظمة بين أطراف مستقلين وواسعي الاطلاع بكل ما يخص الأصل أو الالتزام وقادرون وراغبون بإبرام هذه المعاملة في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية.

والشكل التالي يوضح أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين رئيسيين: الأول يتعلق بالمشاركين في السوق، حيث يجب أن يكونوا مستقلين عن بعضهم البعض وواسعي الاطلاع فيما يخص الأصل أو الالتزام وقادرون وراغبون بإبرام المعاملة، أما الثاني فهو متعلق بالظروف التي تتم فيها المعاملة حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلا في ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة، لأن البائع في هذه الحالة يكون مجبرا على البيع، وكلما زاد الوقت للعثور على مشتري كلما زاد ابتعاد التقدير عن القيمة العادلة.

الشكل (01): مفهوم القيمة العادلة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما ورد في البحث

### 2.3.1. كيفية قياس القيمة العادلة حسب معيار التقارير المالية الدولي IFRS 13:

لقد تطرقت العديد من المعايير المحاسبية الدولية إلى الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة منها معيار المحاسبة الدولي رقم 16 "الأصول الثابتة واهتلاكها"، المعيار رقم 32 "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض"، المعيار رقم 38 "الأصول غير الملموسة"، المعيار 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"... وبعد صدور المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 كمعيار وحيد يحدد إطار يضم أساليب قياس القيمة العادلة ويطبق على كافة الإصدارات والمعايير المحاسبية التي تتطلب أو تسمح بقياس القيمة العادلة ما عدا بعض الاستثناءات.

وفي ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة فإن مقاييس القيمة العادلة تزودنا بكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية، وبالإضافة إلى ملائمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة فإن الاعتمادية تكون مهمة أيضاً قبل الملائمة لأن المعلومات الملائمة والتي تتسم بعدم الاعتمادية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم. (ابراهيم صالح، 2009، صفحة 24)

ويوضح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 13 أن قياس القيمة العادلة يتطلب من المنشأة أن تحدد ما يلي: (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2013)

- الأصل أو الالتزام الذي سيتم قياسه؛
  - بالنسبة للأصول غير المالية، أفضل استخدام ممكن للأصل وما إذا كان الأصل مستخدماً إلى جانب أصول أخرى أو على أساس مستقل؛
  - السوق الذي ستم فيه المعاملة ذات العلاقة بالأصل أو الالتزام؛
  - أساليب التقييم التي يعد اتباعها مناسباً عند تقييم القيمة العادلة.
- أ. الأصل أو الالتزام الذي سيتم قياسه:

عند قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام سواء كان مستقلاً أو مجموعة أصول أو مجموعة التزامات أو مجموعة أصول والتزامات يتعين على المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بالأصل أو الالتزام مهما كان وهذه الخصائص تشمل:

- حالة الأصل وموقعه؛
- القيود المفروضة على بيع الأصل أو استخدامه، إن وجدت.

ب. بالنسبة للأصول غير المالية، أفضل استخدام ممكن للأصل وما إذا كان الأصل مستخدماً إلى جانب أصول أخرى أو على أساس مستقل:

يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل بأفضل وأحسن استخدام له. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2013) حيث يتم استخدام الأصل غير المالي من قبل المشاركين في السوق بطريقة تزيد من قيمة الأصل أو مجموعة من الأصول والالتزامات التي سيتم استخدامها الأصل ضمنها.

ج. السوق الذي ستم فيه المعاملة ذات العلاقة بالأصل أو الالتزام:

يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل أو تسوية الالتزام تحدث في السوق الأصلي للأصل أو الالتزام. وفي حالة غياب السوق الأصلي، تكون السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام. ويعرف السوق الأصلي بأنه: "السوق ذي الحجم الأكبر ومستوى النشاط الأعلى للأصل أو الالتزام". بينما تعرف السوق الأكثر ربحاً بأنها "السوق الذي يزيد القيمة التي سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التي سيتم دفعها لنقل الالتزام بعد الأخذ بعين الاعتبار تكاليف البيع والنقل".

د. أساليب التقييم التي يعد اتباعها مناسباً عند تقييم القيمة العادلة:

يتعين على المنشأة استخدام أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة في ظل الظروف والتي تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع زيادة قدر الاستفادة من المدخلات الملحوظة ذات الصلة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2013)

• المدخلات الملحوظة: هي المدخلات التي يتم صياغتها باستخدام بيانات السوق مثل المعلومات المتوفرة عموماً حول الأحداث أو المعاملات الفعلية والتي تعكس الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2013)

• المدخلات غير الملحوظة: وهي المدخلات التي لا تتوفر لها بيانات السوق والتي تتم صياغتها باستخدام أفضل المعلومات المتوفرة بخصوص الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2013)

#### ❖ القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي:

يكون سعر المعاملة عندما يتم شراء أصل أو تحمل التزام مقابل معاملة لذلك الأصل أو الالتزام متمثلاً بالسعر المدفوع لشراء الأصل أو المستلم لتحمل الالتزام (سعر الشراء). وفي المقابل، تتمثل القيمة العادلة للأصل أو الالتزام بالسعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام (سعر البيع). (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2013) وعليه نجد حالتين للقيمة العادلة

- الحالة الأولى: سعر المعاملة يعادل القيمة العادلة، وتحدث هذه الحالة إذا تمت معاملة شراء الأصل في تاريخ المعاملة في السوق الذي سيتم بيع الأصل فيه؛
- الحالة الثانية: سعر المعاملة لا يعبر عن القيمة العادلة وهذا إذا حدث أي من الأمور التالية:

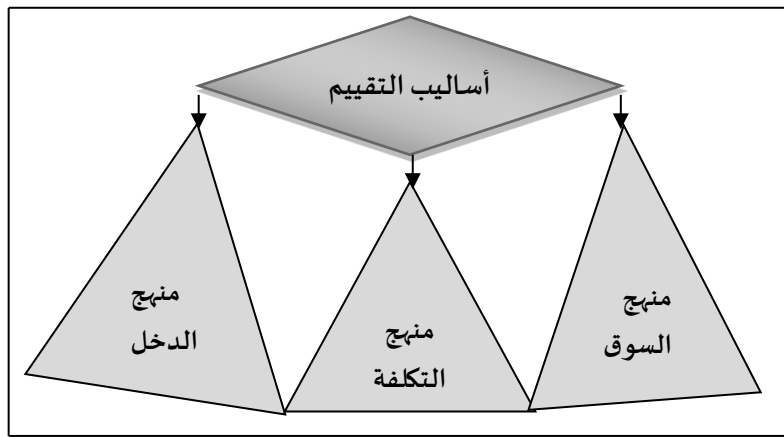
- المعاملة تمت بين الأطراف ذوي علاقة؛
- المعاملة تمت تحت وطأة الاكراه، أو كان البائع مجبراً على تقبل السعر نتيجة مروره بضائقة مالية مثلاً؛
- إذا كانت وحدة الحساب الممثلة من خلال سعر المعاملة مختلفة عن وحدة الحساب للأصل أو الالتزام المقاس بالقيمة العادلة؛
- المعاملة تمت بسوق يختلف عن السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ربحاً).

4- أساليب التقييم ومدخلاتها:

1.4- أساليب التقييم :

إن الهدف من استخدام أساليب التقييم هو تقدير السعر الذي ستم به المعاملة وقد حدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13 ثلاثة أساليب لقياس القيمة العادلة وهي منهج السوق، منهج التكلفة ومنهج الدخل وهي مفصلة كالآتي:

الشكل (02) : أساليب التقييم للقيمة العادلة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما ورد في البحث

1- منهج السوق: أسلوب تقييم يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق التي تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة أصول والتزامات متطابقة أو قابلة للمقارنة (متماثلة) مثل مؤسسة الأعمال. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2013)

- يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدته وغيرها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق، بما في ذلك الأصول المتماثلة. (ابراهيم صالح، 2009، صفحة 25)
- الأسعار الملاحظة ومعلومات أخرى منبثقة من العمليات الحقيقية لأصل مطابق، مشابه أو قابل للمقارنة. وهناك تقنيتان الأولى سوق متعدد: مشتقة لسلسلة مقارنة، والثانية مصفوفة للتسعير: تقنية رياضية تستعمل أساسا بالنسبة للسندات (الالتزامات) والتي لا تأخذ سعر محدد لسند ولكن تستعمل benchmark من السندات المسعرة. (جمعة، 2007، صفحة 08)

2- منهج التكلفة: أسلوب التقييم الذي يعكس القيمة المطلوبة حاليا لاستبدال سعة الخدمة للأصل (يشار إليها في العادة بتكلفة الاستبدال الحالية). (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2013)

وهو عبارة عن المبلغ الضروري لتعويض قدرة الإنتاج أو الخدمة لأصل. حيث تؤخذ التكلفة لشراء أصل بديل لاستخدام مقارن معدلة بالتدهور (الإهلاك، التدهور الاقتصادي وهو أشمل من التدهور المحاسبي). (جمعة، 2007، صفحة 08)

3- منهج الدخل: أساليب التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال التدفقات النقدية أو الدخل والمصاريف) إلى مبلغ متداول (أي مخصص) واحد، ويتم تحديد قياس القيمة العادلة على أساس القيمة المشار إليها في توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2013)

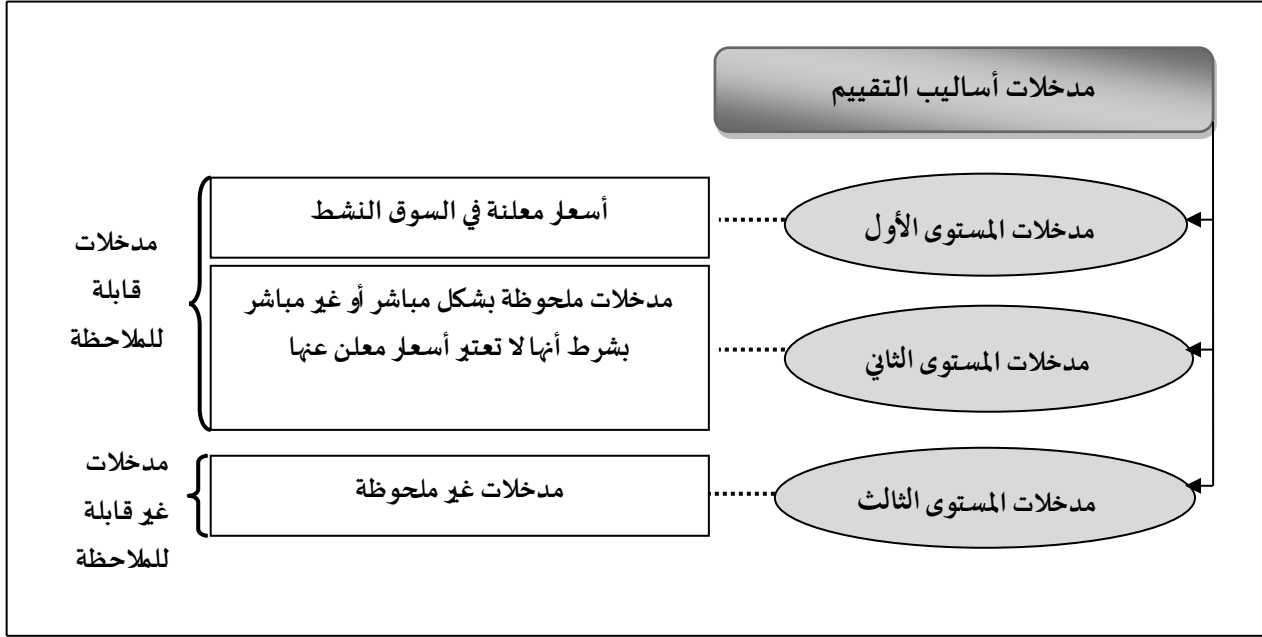
وحسب هذا المنهج يتم استعمال تقنيات التقييم (التحيين، نموذج Black-Scholies-Merton ، نموذج ثنائي الحد ونموذج Multiperiod excess Earnings لبعض الأصول المعنوية) لتحويل القيم المستقبلية (تدفق الخزينة ، الأرباح ) إلى مبلغ وحيد محين. (جمعة، 2007، صفحة 08)

#### 2.4.1 – مدخلات أساليب التقييم :

يجب أن تزيد مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

ويصنف المعيار الدولي IFRS13 مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات متسلسلة بشكل هرمي حسب أولوية كل صنف من هذه المدخلات كما يلي:

## الشكل (03): مدخلات أساليب تقييم القيمة العادلة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما ورد في البحث

1- مدخلات المستوى الأول: عبارة عن أسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط للأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس ويتم التركيز في المستوى الأول على تحديد كل مما يلي: (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2013)

أ- السوق الأصلي للأصل أو الالتزام أو السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام عند غياب السوق الأصلي؛  
 ب- ما إذا كان بإمكان المنشأة أن تبرم معاملة للأصل أو الالتزام بالسعر المعتمد في ذلك السوق في تاريخ القياس.  
 يعتبر السعر المعلن في السوق النشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة.  
 ويعرف السوق النشط وفقاً للمعيار IFRS13 بأنه السوق الذي تتم به معاملات الأصل أو الالتزام بتكرار وحجم كافيين لتقديم معلومات التسعير على أساس مستمر.

كما تعرف السوق النشطة بأنها "السوق التي تتوفر فيها جميع الشروط التالية: (حماد ، 2003 ، صفحة 15)

- جميع الأصناف التي يتم التعامل فيها متجانسة؛
- يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في التعامل عادة في أي وقت؛
- تكون الأسعار متاحة للجمهور.

2- مدخلات المستوى الثاني: تتمثل مدخلات المستوى الثاني بكافة المدخلات التي لا تعتبر أسعار معلن عنها والتي يتم تضمينها في المستوى الأول، وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2013)

وتتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي: (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2013)

- أ. الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في الأسواق النشطة؛
- ب. الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المطابقة أو المماثلة في الأسواق غير النشطة؛
- ج. المدخلات الملحوظة للأصل أو الالتزام باستثناء الأسعار المعلنة، على سبيل المثال:
  - أسعار الفائدة ومنحنيات العوائد الملحوظة لفترات معلنة شائعة؛
  - التذبذبات الضمنية؛
  - الفروقات الائتمانية؛
- د. المدخلات المثبتة في السوق.

3- مدخلات المستوى الثالث: تعتبر مدخلات المستوى الثالث مدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2013) حيث تستخدم هذه المدخلات في حالة عدم توفر المدخلات الملحوظة.



أي أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 يسمح بقياس القيمة العادلة حتي في الحالات التي يمكن ان يكون فيها قليل من النشاط في السوق التي يتداول فيها الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.

✓ مع العلم أنه يجب أن يراعى عند استخدام أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة أن تعظم من استخدام أقصى قدر ممكن من " المدخلات القابلة للملاحظة"، وأن تقلل لأدني حد ممكن من استخدام " المدخلات غير القابلة للملاحظة؛

✓ وتعطى الأولوية القصوى لمدخلات المستوى الأول المتمثلة في الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة بينما يعطي الأولوية الدنيا لمدخلات المستوى الثالث لكونها مدخلات غير ملحوظة.

#### 4.1- مزايا تطبيق القيمة العادلة والانتقادات الموجهة لها:

##### 1. الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة:

تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد القوائم المالية ومن مزاياها العديدة ما يلي:

- تعكس القيمة العادلة الوضع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة؛
- تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقد على عكس التكلفة التاريخية؛
- تساعد محاسبة القيمة العادلة في تحسين عملية التحليل المالي، وذلك بإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة؛
- توفر القيمة العادلة أساساً أفضل للتنبؤ، حيث انها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية؛
- أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة بالتكلفة التاريخية؛
- توصلت دراسة لונدي 2002 إلى أن معلومات القيمة العادلة تؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى توفيرها لأساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة أموال المنشأة. (العابدي، 2010، صفحة 37)
- القياس على أساس القيمة العادلة يمكن المؤسسات من تخصيص مواردها بشكل أفضل ويسمح لها بالمحافظة علمها؛
- تمكن القيمة العادلة من المحافظة على رأس المال وحمايته من التآكل في حالة تطبيق التكلفة التاريخية نظر لعدم اعتراف هذه الأخيرة بالانخفاض في قيمة الأصول.
- القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة لم يعد مقتصرًا على المعايير المحاسبية الدولية، بل أخذت به معظم معايير المحاسبة في الدول المتقدمة والنامية. (العابدي، 2010، صفحة 37) ولعل أبرز مثال في هذه الحالة هي الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية التابع لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي العديد من المعايير التي تهتم بالقياس على أساس القيمة العادلة، كما نجد في هذا المجال أيضا إنجلترا وأستراليا وكندا مصر.

##### 2. الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة:

تعتبر محاسبة القيمة العادلة مثيرة للجدل بسبب ما يكتنفها من تعقيدات وغموض، حيث أن تطبيقها يعتبر أمراً صعباً لذلك وجهت لها انتقادات عديدة منها ما يلي:

- حداثة ظهورها وعدم إلمام الدول المتقدمة بها بشكل كامل.
- إن الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطويان على قدر كبير من الحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة. حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط.

- تحيز القياس المحاسبي القائم على استخدام القيمة العادلة نظرا للجوء الإدارة إلى التقدير الذاتي للقيمة العادلة نتيجة عدم توفر أسواق للعديد من الأصول هذا من ناحية، وعدم توافر أدلة اثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات من ناحية أخرى ووبالتالي تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقا لتلك المعايير باعتبار أن الإدارة يمكن أن تتلاعب بها
- عدم جدوى تطبيق المعايير الدولية (والتي تتضمن معايير القيمة العادلة) في دول العالم الثالث، لعدة أسباب من أهمها: (الخطيب و القشي، 2004، صفحة 40)
- أ. عدم قدرة المؤسسات على تحمل تكاليف تطبيقها، وخصوصا أن أكثر المؤسسات تعد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي فتحملها تكاليف إضافية قد يؤدي إلى إخراجها من المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.
- ب. استخدام معايير القيمة العادلة من قبل بعض الشركات في الدول شرق الآسيوية (هونغ كونغ، ماليزيا، سنغافورة وتايلاند) لم يحدث أي تغيير يذكر على مبدأ الشفافية في الإفصاح عن القوائم المالية لديها.
- ج. أغلب المعايير الموضوعية تناسب ظروف وبيئة ومصالح الدول المتقدمة والتي تختلف تماما عن ظروف ومصالح وبيئة دول العالم الثالث
- تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها.
- صعوبة قياس القيمة العادلة لكثير من الأصول والاستثمارات طويلة الاجل، بسبب عدم توافر السوق النشطة من ناحية، وتعقد بعض المعالجات من ناحية أخرى.
- الحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل تكاليف وأعباء إضافية للتوصل إلى مقاييس حقيقية للقيمة العادلة ، خاصة اذا ما تم الاستعانة بمستشارين أو خبراء خارجيين لتقدير القيمة العادلة، مما قد يؤدي الي زيادة التكلفة عن المنفعة.
- وجود تعارض واضح بين مبدأ الاستمرارية، وبين الحاجة الى الحصول على القيم العادلة للأصول والالتزامات باستخدام سعر الخروج على وجه الخصوص.
- رفض التغيير حيث أن مفهوم القيمة العادلة يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كالحيطه والحذر والتكلفة التاريخية.
- عدم القدرة على الحصول على القيمة العادلة للاستثمارات سواءً المالية أو العقارية بسبب عدم وجود سعر في السوق لهذه الموجودات، أو أن السعر في السوق لا يعكس السعر العادل؛
- الاختلاف في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تعقد بعضها وصعوبة فهمها؛
- عدم وجود كوادر بشرية مؤهلة لفهم وتطبيق مبادئ القيمة العادلة بشكل سليم؛
- عدم القدرة على توزيع أرباح غير متحققة أو زيادة رأس المال من خلال أرباح غير متحققة واختلاف وجهات النظر حول هذا الأمر؛
- إساءة استخدام المعالجات الواردة في معايير القيمة العادلة لإدارة الأرباح من قبل إدارات الشركات؛ (السعافين، 2006، صفحة 06)

## II - الطريقة والأدوات :

### II.1- الأداة المستخدمة:

تم اللجوء إلى الاستبيان كأداة لجمع المعلومات الأولية، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين رئيسيين للاجابة على فرضية الدراسة: البيئة الجزائرية جاهزة لتطبيق القيمة العادلة.

➤ القسم الأول: خصص لبعض المعلومات العامة عن المستجيب ( المؤهل العلمي، المهنة، سنوات الخبرة)

➤ القسم الثاني: جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة

- كما تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي

### II.2- عينة الدراسة واختبار صدق الاداة المستخدمة

II 1.2- مجتمع الدراسة وعينتها:

- مجتمع الدراسة: يتمثل في محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين والبالغ عددهم 2092 فردا.
- عينة الدراسة: تم الإبقاء على 184 استبيان من أصل 325 الموزعة.

II 2.2- صدق وثبات أداة الدراسة:

- تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة، من خلال معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبيان وهو 0.731 مما يدل على ثبات أداة الدراسة
- وللتأكد من صدق الاستبيان جذر ألفا كرونباخ يساوي 0.854 وهو يقترب من الواحد لذا يمكن القول أن الاستبيان يمتاز بالصدق
- ومنه نستنتج أن أداة الدراسة صادقة وثابتة في جميع فقراتها وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

II 3- الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة:

الجدول (03): توزيع أفراد العينة حسب متغيرات المعلومات الشخصية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
01	المؤهل العلمي	ليسانس	117	63,6
		ماجستير	55	29,9
		دكتوراه	12	6,5
		المجموع	184	100
02	المهنة	محافظ حسابات	137	74,5
		خبير محاسبي	47	25,5
		المجموع	184	100
03	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	36	19,6
		من 5 إلى 10 سنوات	35	19,0
		من 11 إلى 15 سنة	44	23,9
		من 16 إلى 20 سنة	54	29,3
		أكثر من 20 سنة	15	8,2
		المجموع	61	100

المصدر: من إمن اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 23

- ويشير التحليل الاحصائي لوصف عينة الدراسة أن المبحوثين يمتلكون بوجه عام الخصائص التي ترجح أنهم مؤهلون من حيث المؤهل العلمي والخبرة والشهادة للإجابة على أسئلة الاستبيان بأكثر دقة.

## II. 4- تحليل البيانات:

## II. 1.4: عرض إجابات أفراد العينة على العبارات: جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة

الجدول (04): يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على عبارات جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة

الترتيب	الاتجاه العام	الوزن النسبي %	مستوى المعنوية sig	قيمة T	متوسط الفرق عن المتوسط الفرضي 3	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	EN	
5	معارض	49,8	0,000	-6,837	-0,511	1,014	2,49	تؤيد استخدام القيمة العادلة في تقييم موجودات المؤسسة والقياس المحاسبي	EN 1	
9	معارض	42	,0000	-12,23	,8970-	,9950	2,10	تمتاز السوق الجزائرية بالمنافسة الكاملة وبعيدة عن التدخل الحكومي وتأثير الاحتكارات	EN 2	
6	معارض	48,2	,0000	-6,842	,5920-	1,174	2,41	تحدد الأسعار في السوق الجزائرية طبقا لقانون العرض والطلب دون تأثيرات خارجية	EN 3	
7	معارض	47	0,000	-7,828	-0,652	1,130	2,35	القيمة العادلة أنسب من التكلفة التاريخية في البيئة الجزائرية	EN 4	
14	معارض بشدة	30,8	,0000	-21,02	-1,457	,9400	1,54	القدرة على الوصول إلى القيمة العادلة لكثير من الموجودات المالية والاستثمارات العقارية .	EN 5	
3	دون اري	62,2	,2030	1,278	,1140	1,212	3,11	يمكن انفتاح السوق الجزائرية على السوق العالمي من معرفة تغيرات الأسعار ( سهولة توفر القيم السوقية العادلة )	EN 6	
10	معارض	41	,0000	-10,650	,9460-	1,204	2,05	يتمتع أفراد المجتمع المالي الجزائري بإدارة، مستثمرون، محاسبون،... بدرجة مقبولة من الوعي لمفهوم القيمة العادلة	EN 7	
13	معارض بشدة	32,2	,0000	-21,12	-1,391	,8930	1,61	لا يحتاج مهني المحاسبة في الجزائر إلى تعميق وتطوير فهمهم للقيمة العادلة	EN 8	
2	موافق	77	,0000	9,302	,8480	1,236	3,85	تلعب التشريعات المحلية دورا هاما في استخدام أو عدم استخدام القيمة العادلة	EN 9	
8	معارض	44,2	,0000	-7,849	,7930-	1,371	2,21	لا تتمسك التشريعات الضريبية الجزائرية بالقياس القائم على أساس التكلفة التاريخية	EN 10	
11	معارض	38,4	,0000	-11,909	-1,076	1,226	1,92	لا تحتاج التشريعات الضريبية الجزائرية للتطوير بشكل يسمح باستخدام القيمة العادلة.	EN 11	
12	معارض	34,8	,0000	-15,935	-1,255	1,069	1,74	لا يوجد ضعف نسبي في الكوادر البشرية الجزائرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم.	EN 12	
1	موافق	76	,0000	10,378	,7990	1,044	3,80	يلعب مدققي الحسابات دورا هاما في تطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال تدقيق تقديرات القيمة العادلة عند تدقيق البيانات المالية	EN 13	
4	دون اري	57,4	,1790	-1,349	,1300-	1,312	2,87	تضمن النظام المحاسبي المالي القيمة العادلة بشكل واضح ودقيق	EN 14	
							0,429	2,432	جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة	
							48,64%	الوزن النسبي للاتجاه العام		
قيمة ت الجدولة : 2.614 عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجات الحرية 183 . درجة الحرية = ن - 1 = 184 - 1 المتوسط الفرضي = 3										

المصدر: من إمن اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V 23

## II. 2.4: تحليل رأي افراد العينة حول اجابتهم على العبارات:

- **العبارة EN1:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية و معارضون في إجابتهم على العبارة رقم 01 حيث بلغ الوزن النسبي 49,8%. وهذا راجع إلى عدم توفر سوق نشط تتحدد فيه القيمة العادلة وعليه فهم يفضلون استخدام التكلفة التاريخية;
- **العبارة EN2:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية و معارضون في إجابتهم على العبارة رقم 02 حيث بلغ الوزن النسبي 42%. وهذا ما يفسر اتجاه إجابة افراد العينة على العبارة السابقة EN01؛ حيث ان الجزائر لا تمتلك سوقا نشطا يتميز بالمنافسة الكاملة؛
- **العبارة EN03:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية و معارضون في إجابتهم على العبارة رقم 03 حيث بلغ الوزن النسبي 48,20%. وهذا يؤدي اتجاه الاجابة على العبارة السابقة EN02. حيث حسب رايهم فالجزائر لا تمتلك سوقا تتميز بالمنافسة التامة تتحدد الاسعار فيها حسب قانون العرض والطلب؛
- **العبارة EN04:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية و معارضون في إجابتهم على العبارة رقم 04 حيث بلغ الوزن النسبي 49,8%. وهذا راجع لعدم توفر الجزائر على المقومات التي تسمح لها بتطبيق القيمة العادلة كسوق نشط وكوادر مؤهلة لتطبيقها؛
- **العبارة EN 05:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية و معارضون بشدة في إجابتهم على العبارة رقم 05 حيث بلغ الوزن النسبي 30,80%. وهذا يرجع للمشكل الاساسي للقيمة العادلة المتمثل في غياب سعر سوقي عادل للكثير من الاصول؛
- **العبارة EN06:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة ايجابية و دون رأي في إجابتهم على العبارة رقم 06 حيث بلغ الوزن النسبي 62,20%. وهذا يرجع لعدم تطرق القانون الجزائري لهذا الحل وخاصة القانون الجبائي؛
- **العبارة EN7:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية و معارضون في إجابتهم على العبارة رقم 07 حيث بلغ الوزن النسبي 41,00%. وهذا لعدم وجود دورات تكوينية للتأهيل والتدريب على تطبيق القيمة العادلة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مؤخرا اي حداثة الموضوع بالنسبة لأفراد المجتمع المالي الجزائري؛
- **العبارة EN08:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية و معارضون بشدة في إجابتهم على العبارة رقم 08 حيث بلغ الوزن النسبي 32,20%. وهذا نظرا لصعوبة وتعقد المعالجات المحاسبية للوصول للقيمة العادلة وبحكم حداثة تطبيقها في الجزائر مما يتطلب تدريب وتكوين مهني المحاسبة لتحديد القيمة بأكثر دقة؛
- **العبارة EN9:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة ايجابية و موافقون في إجابتهم على العبارة رقم 09 حيث بلغ الوزن النسبي 77,00%. وهذا لان القانون الجزائري جاء بالنظام المحاسبي الجديد الذي سمح بتطبيق القيمة العادلة لكن القانون الجبائي لا يزال متمسكا بالقياس على أساس التكلفة التاريخية؛
- **العبارة EN10:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية معارضون في إجابتهم على العبارة رقم 10 حيث بلغ الوزن النسبي 44,2%. وهذا راجع لتخوف الادارة الجبائية من التهرب الضريبي؛
- **العبارة EN11:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية و معارضون في إجابتهم على العبارة رقم 11 حيث بلغ الوزن النسبي 38,40%. وهذا يدعم اتجاه الاجابة على العبارة السابقة EN10؛
- **العبارة EN12:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة سلبية و معارضون في إجابتهم على العبارة رقم 12 حيث بلغ الوزن النسبي 34,80%. وهذا ما يتوافق مع اتجاه اجابة المبحوثين على العبار EN09 وهذا بسبب حداثة تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر مما يتطلب تدريب وتكوين مهني المحاسبة لفهم وتطبيق هذه المعايير بأكثر دقة؛
- **العبارة EN 13:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة ايجابية و موافقون في إجابتهم على العبارة رقم 13 حيث بلغ الوزن النسبي 76,00%. وهذا راجع الى دور المدقق وهو التاكد من صحة النتائج والحسابات وهذا يسمح بتفادي التلاعب في الحسابات.
- **العبارة EN14:** معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة محايدون ودون رأي في إجابتهم على العبارة رقم 14 حسب وجهة نظرهم. وهذا لأن المشرع الجزائري جاء بالقيمة العادلة كبديل للتطبيق لكن لم يوضح بدقة كيفية تطبيقها، وهنا نلجأ للمعايير المحاسبية الدولية

## -III- النتائج ومناقشتها :

- بعد تحليل إجابات أفراد العينة على العبارات نقوم باختبار صحة الفرضية نستخدم:
- اختبار (One Sample T test) للعينة الواحدة وهذا حول المتوسط الفرضي =3 والذي يمثل محايد في مقياس ليكارت الخماسي؛
  - والقاعدة في رفض أو قبول الفرضية هي:

- $SIG < 0.01$  وقيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T' المجدولة عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة الحرية (183) هنا نجد حالتين:
  - ✓ T موجبة: أي أن الفرضية محققة؛
  - ✓ T سالبة: الفرضية غير محققة.

البيئة الجزائرية جاهزة لتطبيق القيمة العادلة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي كبديل محاسبي للقياس؛

الجدول (05): يوضح نتائج اختبار الفرضية: البيئة الجزائرية جاهزة لتطبيق القيمة العادلة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي كبديل محاسبي للقياس؛

نتيجة اختبار الفرضية	اختبارات لعينة واحدة (Test sur échantillon unique) (One-Sample Statistics)			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان
	مستوى المعنوية Sig	درجة الحرية	قيمة T المحسوبة			
الفرضية غير محققة	0.000	183	-17.923	0.429	2.43	دلالة إجابات أفراد العينة على جميع عبارات الجزء الثاني
قيمة T المجدولة: 2.614 عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة الحرية 183 / درجة الحرية = ن-1 = 184-1 = 183						

المصدر: من إمن اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 23

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن: قيمة sig (0.000) أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.01 مما يعني إجابات أفراد العينة على جميع عبارات الجزء الثاني: جاهزية البيئة الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة دالة إحصائيا وايضا القيمة T المحسوبة بلغت: -17.923 وهي أكبر من القيمة T الجدولية 2.614، وبما أن T سالبة إذن فالفرضية غير محققة، أي أن المتوسط الحسابي أقل من المتوسط الفرضي 3 المحايد، حيث نجد أن المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات الجزء الثاني يساوي 2.43 وهذا يدل على أن مهني المحاسبة في الجزائر يرون أن البيئة المحاسبية الجزائرية ليست جاهزة بعد لتطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي.

**-IV- الخلاصة:**

على الرغم من الانتقادات التي وجهت لأساس القيمة العادلة كبديل محاسبي للتكلفة التاريخية إلا أنّ استخدامه لقياس الأصول والالتزامات أصبح ضروريا خاصة في ظل الاقتصاديات التي تعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم في الوقت الراهن، وعليه فإن اصدار معيار محاسبي واحد خاص بالقيمة العادلة وهو IFRS13 ساهم في تقليص الاختلاف الذي أدى إلى عدم توافق في الممارسة المحاسبية وقلل من قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية.

وقد توصلنا من خلال العرض السابق إلى الاستنتاجات التالية:

- معيار إعداد التقارير المالية الدولي رقم 13 IFRS بعنوان "قياس القيمة العادلة" وضع اطاراً لتوحيد مفهوم القيمة العادلة وتقديم إرشادات عريضة لتطبيق لقيمة العادلة وتنظيم مسألة الإفصاح عنها في القوائم المالية، بدلاً من التضارب الحاصل في عدد من المعايير بشأن تعريف وتطبيق القيمة العادلة؛
- تعكس القيمة العادلة الوضع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة؛
- تمكن القيمة العادلة من المحافظة على رأس المال وحمايته من التآكل في حالة تطبيق التكلفة التاريخية نظراً لعدم اعتراف هذه الأخيرة بالانخفاض في قيمة الأصول.
- المستوى الأول من مستويات قياس القيمة العادلة وعلى الرغم من إمكانية التحقق من تقديراته بسهولة لكونه السعر المعلن عنه في السوق النشط، إلا أنه يثير مخاوف كبيرة بسبب إمكانية خفض أو رفع الأسعار بشكل أقل أو أكثر بكثير مما يعتقد البعض أنه القيمة الحقيقية، وهذا بسبب التفاؤل أو التشاؤم الزائد المرتبط بالسلوك البشري؛
- المستوى الثالث من مستويات القيمة العادلة صحيح أنه يمكن من تقدير القيمة العادلة في الحالات التي لا يتوفر فيها السعر المعلن عنه في السوق النشط، إلا أنه يتيح إمكانية التلاعب في تقديراته من طرف معدي القوائم المالية؛
- الحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل تكاليف وأعباء إضافية للتوصل إلى مقاييس حقيقية للقيمة العادلة، خاصة إذا ما تم الاستعانة بمستشارين أو خبراء خارجيين لتقدير القيمة العادلة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة.
- من خلال نتائج الفرضية: الفرضية غير محققة وهذا لأن مجتمع الدراسة يرى أن البيئة الجزائرية في ظل الظروف الحالية ليست جاهزة لتطبيق القيمة العادلة كبديل قياس.

#### الإحالات والمراجع:

1. Andrew, W. (2011). Information financière internationale, Pleins feux sur les IFRS, L'IASB publie une nouvelle norme sur l'évaluation à la juste valeur et les informations à fournir Bureau mondial des IFRS. Deloitte.
2. James P, C. (2012). The Professional's Guide to Fair Value: The Future of Financial Reporting. Canada: Wiley.
3. Mark I, Z. (2010). Fair Value Measurements: Practical Guidance and Implementation. Canada: Wiley.
4. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين . (2013). معايير التقارير المالية الدولية الجزء أ. عمان الأردن.
5. حازم الخطيب، و ظاهر القشبي. (2004). توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد. مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن.
6. رضا ابراهيم صالح. (2009). أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية. مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية جامعة الاسكندرية، العدد الثاني.
7. طارق عبد العال حماد . (2003). المحاسبة عن القيمة العادلة. القاهرة مصر: عين شمس للنشر والتوزيع.
8. عبد الوهاب نصر علي. (2004). مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الجزء الثاني. مصر: الدار الجامعية.
9. محمد البشير. (2006). القيمة العادلة ومعايير الإبلاغ المالي للقيمة العادلة والتشريعات الأردنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والتدقيق. المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين. عمان الأردن.
10. مصطفى راشد العابدي. (2010). مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية. مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن العشرين. السعودية: جامعة سعود.
11. هوام جمعة. (2007). الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية. مدى ملاءمة القيمة العادلة للتقرير المالي. جامعة عنابة.
12. هيثم السعافين. (2006). مشاكل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية. المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (القيمة العادلة ومعايير الإبلاغ المالي). عمان الأردن.